

## إجراءات الدول الآسيوية للخروج من الأزمة في ظل تبني سياسة التحرير المالي

- أ.د. عمار زيتوني جامعة باتنة 1 الحاج لخضر  
أ. خديجة تافساسات جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

### الملخص:

تتطلب سياسة التحرير المالي توفر العديد من الشروط الضرورية لنجاحها وتحقيق الفعالية، ويعد غياب هذه الشروط أهم أسباب فشل السياسة في الدول التي قامت بتطبيقها، وقد يصل الأمر إلى حدوث أزمات كما هو الوضع في دول جنوب شرق آسيا. تحاول هذه الدراسة أن تقدم أهم الإجراءات التي اتبعتها الدول الآسيوية المتمثلة في " تايلاند وإندونيسيا وماليزيا" للتخلص من الآثار السلبية التي مست اقتصاداتها في ظل تبنيها لسياسة التحرير المالي، والتي انتقلت عدواها إلى المساس باقتصاد بعض الدول المجاورة. **كلمات مفتاحية:** الأزمة المالية، التحرير المالي، دول جنوب شرق آسيا.

### **Résumé:**

La politique de libéralisation financière demande un certain nombre de conditions nécessaires à sa réussite et à la réalisation de l'efficacité. L'absence de ces conditions est considérée comme la principale raison de l'échec de la politique de libéralisation financière dans les pays où elle a été appliquée, elle peut même provoquer de fortes crises comme ce qui s'est passé dans les pays du sud-est asiatique.

Cette étude essaye de présenter les principales procédures suivies par les pays asiatiques suivants : Thaïlande, Indonésie et Malaisie ; pour se débarrasser des effets négatifs qui ont touché leurs économies à l'issue de l'adoption de la politique de libéralisation financière et dont la contagion a touché quelques pays voisins.

**Mots clés:** La crise financière, la libéralisation financière, pays du sud-est asiatique.

لقد اتخذت دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة، تايوان، ماليزيا، إندونيسيا، تايلاند، الفلبين) عدة إجراءات وآليات تدخل ضمن سياسة التحرير المالي، ورغم اختلاف سنوات تطبيقها غير أنها كانت متقاربة من حيث ذلك.

وتضمنت آليات التحرر التي طبقتها هذه الدول إزالة القيود على حركة رأس المال وتحرير أسعار الفائدة وتخفيف متطلبات الاحتياطي المفروضة على البنوك ما أثر بطريقة إيجابية على النشاط الإنتاجي لهذه الدول. حيث ساهمت الزيادة في حجم التدفقات نحو الداخل بشكل إيجابي في توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية وتسريع وتيرة الاستثمارات المنتجة ورفع الأداء الاقتصادي من خلال نمو حجم الائتمان المحلي وارتفاع حجم الادخار وبالتالي تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي. فالتحرير المالي في هذه الدول كان عامل رئيسي وفعال في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

ففيما تتمثل إجراءات التحرير المالي المعتمدة من طرف دول جنوب شرق آسيا؟

### أولاً: مفهوم الأزمة المالية وأهم أسبابها

من بين الانعكاسات السلبية للعملة المالية ما يتعلق بارتفاع مخاطر مواجهة الأزمات المالية وسرعة انتقالها بسبب العدوى. وتعتبر الأزمات المالية نتاج عمل آليات النظام الاقتصادي العالمي طالما أنه يقوم على الحرية الاقتصادية والمبادرة الخاصة، ومهما بلغت السياسة النقدية والمالية الذروة واتصف القائمون عليها بالحكمة إلا أن تفادي حدوث الأزمات أمر غير ممكن عملياً. فالأزمة المالية أصبحت أكثر شيوعاً منذ السبعينات من القرن الماضي بسبب تحرير القيود على انتقال وتحويل رأس المال وغالباً ما يحدث هذا النوع من الأزمات بالتراكم مع أزمة العملة.

يقصد بالأزمة المالية "ذلك الاضطراب والتدهور الحاصل في أسعار الأوراق المالية واعسار المدينين والوسطاء الماليين، وينتشر هذا الاضطراب عن طريق التداخل بين مؤسسات القطاع المالي والذي يؤثر سلباً على السوق وفعالية رؤوس الأموال في الاقتصاد.<sup>1</sup> وتعرف أيضاً بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي".<sup>2</sup>

وهناك أسباب مختلفة لنشوء الأزمات المالية، ويعتبر التحرير المالي السابق لأوانه من بين أهم هذه الأسباب،... فعلى مستوى البنوك فعند تحرير أسعار الفائدة فإنها تفتقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل الكبح، وبترافق هذا مع التوسع في منح الائتمان أيضا والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، إضافة إلى ارتفاع ضغط المنافسة من خلال دخول بنوك ومؤسسات مالية أجنبية للسوق المحلية، وبالتالي فإن التحرير المالي يؤدي بدوره إلى استحداث مخاطر جديدة على مستوى القطاع المالي والتي يكون فيها احتمالية عدم التحكم فيها والوقاية منها واردة.<sup>3</sup> بالإضافة إلى أسباب أخرى للأزمات المالية تتمثل في عدم استقرار الاقتصاد الكلي وما يحدث من تقلبات عميقة في شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف الحقيقية ومعدلات التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وغيرها، والاضطرابات في القطاع المالي من التوسع في منح الائتمان المصرفي والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانحياز أسواق الأوراق المالية، وتعتبر هذه العوامل مؤشرات تسبق حدوث الأزمة المالية فأى انخفاض في قيمة العملة يؤدي لارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي لتخفيض قيمة أصول المؤسسات المالية بالإضافة إلى التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال المصاحبة للتوسع في الائتمان دون مراعات جدوى المشاريع والإشاعات والمعلومات غير الحقيقية وفشل السلطات النقدية في تطبيق السياسة النقدية والمالية.<sup>4</sup>

ولتجنب مؤسسات القطاع المالي حدوث هذه الأزمات أو على الأقل التخفيف من حدتها من الضروري التقليل من المخاطر التي تتعرض لها باستخدام التنويع وشراء التأمين ضد المخاطر وتطبيق معايير بازل الدولية والاحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة التقلبات المتوقعة، واستخدام سياسات مالية ونقدية أكثر التزاما بأهدافها، وتعديل الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع لتكون ملائمة للتعامل مع المشاكل وتقليل دور الدولة من خلال برنامج حوصصة المؤسسات المالية وتحسين نظام الحوافز لملاك البنوك وإدارتها العليا لتعزيز أنشطتها ومنه ازدياد المنافسة وفتح مجال لبنوك جديدة محلية وأجنبية والحد من عملية الاحتكار ودعم الرقابة الوقائية وتطوير نظم إنذار تكون لها القدرة على التنبؤ بالأزمات المالية قبل حدوثها للحد من الآثار السلبية والوقاية منها وتفاذي انتقالها إلى باقي القطاعات الأخرى في الاقتصاد.<sup>5</sup>

## أولاً: المكانة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (1986-1998)

بعد المكانة المرموقة والازدهار الهائل الذي عرفته المؤشرات الاقتصادية للنمو الآسيوية خلال الفترة (1996-1990) لحقتها مباشرة أزمة بحلول سنة 1997 لتقلب الموازين وتزعزع الاستقرار الاقتصادي الذي ساد آن ذاك، وكانت تايلاند نقطة البداية لانفجار هذه الأزمة لتنتقل العدوى إلى باقي الدول. ومن 02 جويلية إلى منتصف أكتوبر 1997 كانت ماليزيا وإندونيسيا والفلبين في عمق الأزمة، وبعد النصف الثاني من أكتوبر 1997 انتشرت آثار الأزمة للأسواق المالية وأسواق الصرف في هونج كونج وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وتوسعت بعدها في الساحة العالمية لتمس كل من روسيا وأمريكا اللاتينية.<sup>6</sup> حيث يستعرض الجدول الموالي مختلف المؤشرات الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي في دول جنوب شرق آسيا للفترة (1998-1990).

### الجدول 01

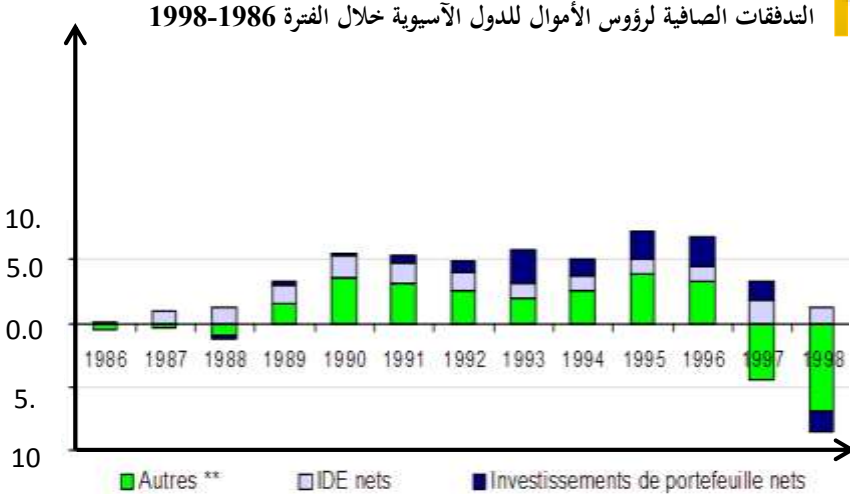
#### البيانات الإيجابية عن الاقتصاد الكلي في دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1998-1990

	الاستثمار / PIB		الإدخار / PIB		رصيد الميزانية		التضخم		النمو الحقيقي لـ PIB				
	-90 95	1996	-90 95	1996	1996	-90 95	1996	-90 95	1998	1996	1996	-90 95	1985
إندونيسيا	32.7	33.4	30.6		0.0	-0.2	6.4	8.6	-13.7	4.9	8.0	7.3	2.5
كوريا	36.8	36.5	33.9	35.4	0.2	-0.5	4.9	6.4	-5.8	5.0	7.1	7.7	6.2
ماليزيا	42.2	37.0	40.6	34.6	-0.5	-0.4	3.6	4.0	-6.7	7.8	8.6	8.8	-0.1
فلبين	23.9	22.5	22.7	19.1	-0.5	-2.2	8.4	10.7	-0.5	5.1	5.7	1.8	-7.4
تايلاند	42.5	40.3	31.5	28.6	1.5	2.6	5.9	5.1	-8.0	-1.3	5.5	8.5	4.9

Source: Nacer Berneu, Marcline Grondin, **Réconciliation entre la libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque**, Groupe d'analyse et théorie économique (GATE), N°: 01-12, 2001, P: 8

في حين يوضح الشكل 01 التدفقات الصافية لرؤوس الأموال في كل من إندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين وماليزيا وتايلاند، والتي تضاعفت من 25 مليار دولار سنة 1990 إلى 66 مليار دولار سنة 1996.<sup>7</sup>

الشكل 01



التدفقات الأخرى: هي قروض مقدمة من بنوك أجنبية.

Source: Nacer Berneux, Marcline Grondin, **Réconciliation entre la libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque**, Groupe d'analyse et théorie économique (GATE), N°: 01-12, 2001, P: 07.

ثانيا: التحرير المالي وأزمة جنوب شرق آسيا

لقد كان للتحرير المالي دور كبير في حدوث الأزمة في دول جنوب شرق آسيا وانتشارها وانتقال آثارها وانعكاساتها لباقي الدول والأسواق المالية العالمية، وأهم أسباب انفجارها تمثلت فيما يلي:<sup>8</sup>

1. العجز الكبير في الميزان التجاري الذي عرفته هذه الدول وطريقة تمويله التي ساهمت بأكثر خطورة من العجز في حد ذاته في حدوث الأزمة، والذي كان يمول عن طريق تدفقات حساب رأس المال.

2. اعتمدت دول جنوب شرق آسيا نظام الصرف الثابت مع تحرير حركة رؤوس الأموال، وهكذا أصبحت قيمة العملة أدنى مما يمكن أن تكون عليه في حالة نظام الصرف العائم ما زاد من حدة المضاربة عليها.
3. الإفراط في الاقتراض الأجنبي قصير الأجل بسبب تحرير حساب رأس المال، فحتى كوريا الجنوبية قامت بإزالة الرقابة على الائتمان قصير الأجل رغم أنها كانت تتبع رقابة صارمة على الاستثمار الأجنبي المباشر فبلغت نسبة القروض قصيرة الأجل إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية سنة 1997 في كل من إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند أكثر من 100%.
4. التدفقات الكبيرة والسريعة لرؤوس الأموال أدت لتوسع البنوك في منح الائتمان، ومع هشاشة القطاع المالي وضعف رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية أدى ذلك إلى توجه جزء كبير منه نحو المضاربة والاستثمارات غير الإنتاجية.
5. رغم النمو السريع الذي حققته الدول الآسيوية نتيجة انتهاج سياسة التحرير المالي لكن سرعان ما أدى إلى ظهور آثار وخيمة خاصة مع ضعف القطاع المالي الآسيوي والرقابة المصرفية، حيث توسعت البنوك في منح الائتمان وبدل اعتمادها على المدخرات المحلية لجأت إلى القروض الأجنبية قصيرة الأجل من أجل تمويل استثماراتها كبيرة الحجم مقارنة بحجم المدخرات المحلية كل هذا سرع في حدوث الأزمة وانتشارها في الأسواق المالية العالمية.

### ثالثا: إجراءات الدول الآسيوية للخروج من الأزمة

لقد اتبعت الدول الآسيوية للخروج من الأزمة مجموعة من الإجراءات والتي اختلفت من دولة لأخرى، وسيتم التطرق إليها في كل من تايلاند وماليزيا وإندونيسيا. حيث اعتمدت كل منها إجراءات مبدئية للتعامل الفوري مع الأزمة غير أنه كانت هناك ضرورة حتمية من أجل إيجاد استراتيجية لدعم مؤسسات قطاعها المالية غير المتعثرة.

#### 1. الإجراءات المتبعة في تايلاند: تحفظ البنك المركزي التايلندي في البداية على التدخل في

القطاع المصرفي تفاديا لإحداث اهتزاز الثقة بالقطاع المالي وما سينجم عنه من إقبال أكثر على سحب الودائع وتعميق الأزمة المصرفية، غير أنه في أكتوبر 1997 منح دورا إشرافيا أقوى وذلك بتحويله سلطة إجراء تقييم واقعي لرأس المال وتغيير الإدارة في البنوك، فتدخل في ثلاثة بنوك متوسطة الحجم تستحوذ على 10% من ودائع القطاع المصرفي وسبع شركات تمويل، وأصبحت

الحكومة مالكة لستة بنوك وتسعة شركات تستحوذ هي الأخرى على ثلث إجمالي الودائع المصرفية. أما عن الخطة الشاملة لإعادة هيكلة القطاع المالي التايلاندي فتمثلت في الآتي:<sup>9</sup>

■ تقديم مجموعة من التسهيلات لدعم رأس مال القطاع المصرفي لإعادة الملاءة المالية والثقة في القطاع المالي، حيث قامت الحكومة بتوفير رأس مال مدفوع في شكل سندات ملكية متداولة لمدة 10 سنوات بسعر السوق على أن يكون لها الحق في تعيين على الأقل عضو في مجلس إدارة البنك، بالإضافة لتوفير موارد مالية وحوافز للإسراع في إعادة هيكلة ديون الشركات التجارية وتشجيع الائتمان الجديد.

■ قيام البنك المركزي في بداية كل ستة أشهر بتقييم ربحية ومخصصات كل بنك ومعدل نمو أصوله ومدى كفاية رأسماله لتسهيل إشرافه عليها في زيادة رأسمالها. وأن يقدم البنك خطط عن كيفية وتوقيت ومبلغ الزيادة في حالة عدم كفاية رأس المال فتستفيد من التمويل الذي تقدمه الحكومة في حين يحتفظ البنك المركزي بحقه في التدخل في إدارة هذه البنوك.

■ وضع ترتيبات من شأنها إضفاء قدر من المرونة الكافية للمؤسسات المالية للتعامل مع أصولها الرديئة فعملت الحكومة على تشجيع هذه المؤسسات على تأسيس شركات لإدارة هذا النوع من الأصول وتعمل كمؤسسات مالية يحق لها الاقراض والاقتراض للعملاء الحاليين ولها الحرية في تحديد أسعار الفائدة ولكن لا يسمح لها بقبول الودائع، وسهلت تحويل هذه الأصول لشركات إدارتها دون عوائق إدارية أو ضريبية على أن تمتلك المؤسسة أكثر من 50% من رأس مال الشركة.

## 2. الإجراءات المتبعة في ماليزيا: اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة من الاجراءات منها ما تعلق

بالصرف الأجنبي من أجل الحد من المضاربة على العملة المحلية بعدم السماح لغير المقيمين ببيع أو اقراض العملة المحلية لغير المقيمين غير أنه بإمكانهم استثمارها في ماليزيا، وحضر تحويل أموال غير المقيمين للخارج في الستة الأشهر الأولى وفرض رسوم على تلك الأموال من أجل الحد من تدفقات رؤوس الأموال. وإجراءات أخرى متعلقة بتحسين أداء القطاع المالي ومعالجة مشكلة القروض المتعثرة من خلال دعم رؤوس أموال البنوك المتعثرة وإعادة هيكلتها.<sup>10</sup>

بالإضافة إلى أنه تم تأسيس شركة دانا هارتا سنة 1998 من أجل إدارة وشراء القروض المصرفية المتعثرة والتي منحت لها صلاحيات واسعة بهدف التعامل مع المقرضين المتعثرين الذين قامت بشراء ديونهم. وشركة دانا مودال في نفس السنة بهدف تدعيم رؤوس أموال المؤسسات

المالية القادرة على الاستمرار في مزاولتها نشاطها. كما أسست لجتان، الأولى لإعادة هيكلة الديون المتعثرة من خلال وضع سياسة شاملة لإعادة الهيكلة والثانية هي لجنة التسيير الخاصة بإعادة الهيكلة والتي يرأسها محافظ البنك المركزي.<sup>11</sup>

3. الإجراءات المتبعة في إندونيسيا: عملت الحكومة الإندونيسية سنة 1997 على فرض قيود مؤقتة على حساب رأس المال ونفذت برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في نوفمبر 1998، بالإضافة إلى تطبيق برنامج مع مؤسسات النقد الدولية من أجل استعادة الثقة في الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة القطاع المالي وتحسين معدل النمو. وفي 27 جانفي 1998 أعلنت الحكومة عن استراتيجية إعادة هيكلة مؤسسات القطاع المالي والتي تستهدف إعادة الثقة والاستقرار إليه وتضمنت تأسيس مؤسسة لإعادة هيكلة البنوك تحت إشراف وزارة المالية للإشراف على البنوك الضعيفة لإدارة الأصول الرديئة، ووضع إطار عام لإعادة هيكلة ديون الشركات التجارية المتعثرة سدادها، وإلزام البنوك بتقديم تقرير موقف السيولة مرتين كل شهر وخطة البنك لمواجهة النقص في السيولة وطريقة امتصاص الفائض، ووضع قواعد أكثر تشددا فيما يخص منح الائتمان المصرفي لمديري المؤسسات المالية والعاملين فيها. كما اتبعت بعض الإجراءات من أجل إتاحة درجة أكبر من المنافسة بإلغاء احتكار الدولة لبعض السلع وإلغاء القيود على التجارة الداخلية والصادرات والاستثمار والسماح للقطاع الخاص بدرجة من الشفافية والمنافسة للمشاركة في المناقصات الحكومية وتنفيذ برنامج حوصصة بعض شركات القطاع العام.<sup>12</sup>

#### خاتمة

تبنّت دول جنوب شرق آسيا سياسة التحرير المالي في سنوات متقاربة، ولقد ساهمت هذه السياسة في انفجار أزمة في هذه الدول والتي انتقلت انعكاساتها إلى اقتصادات دول مجاورة وذلك بسبب عدم توفر البيئة الملائمة لتطبيقها.

وبهدف التخلص من مختلف الآثار التي خلفتها الأزمة اعتمدت حكومات هذه الدول مجموعة من الإجراءات والتي تتمحور أساسا في إجراءات فورية ومؤقتة بهدف تخفيف من ضغط الأزمة. وإجراءات جذرية من خلال وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بمؤسسات القطاع المالي



بالأخص منها غير المتعثرة وتعزيز صلابتها، وذلك حفاظا على استمرارية نشاطها ومساهمتها في الاقتصاد.

<sup>1</sup> كمال رزق وعبد السلام عقون، سياسة إدارة الأزمة المالية العالمية، مكتبة الجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2011، ص: 20.

<sup>2</sup> محمد سعيد محمد الرملاوي، الأزمة الاقتصادية العالمية إنذار الرأسمالية ودعوة للشريعة الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2011، ص: 15.

<sup>3</sup> بريش عبد القادر وطوشي محمد، التحرير المالي وعدى الأزمات المالية – أزمة الرهن العقاري، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، جامعة خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009، ص: 11.

<sup>4</sup> كمال رزق وعبد السلام عقون، مرجع سابق، ص: 29-30.

<sup>5</sup> محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية قديمها وحديثها: أسبابها ونتائجها والدروس المستفادة، دار إثراء، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2010، ص: 81-82.

<sup>6</sup> نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية: الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2012-2013، ص: 105.

<sup>7</sup> Nacer Berneu, Marcline Grondin, **Réconciliation Entre La Libéralisation Financière Et Croissance Economique Dans Un Système Fondé Sur La Banque**, Groupe D'analyse Et Théorie Economique (GATE), N°: 01-12, 2001, PP: 6-7.

<sup>8</sup> أنور هاقان قوناش، أزمة شرق آسيا: عبر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، الجمهورية التركية، 2001، ص: 79-83.

<sup>9</sup> عبد المطلب عبد الحميد، إدارة الأزمات العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 44، 46، 47.

<sup>10</sup> نفس المرجع، ص: 50-54.

<sup>11</sup> نفس المرجع، ص: 50-54.

<sup>12</sup> نفس المرجع، ص: 58-63.